ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

أزمة تيجراي في إثيوبيا

نظرة حقوقية

إعداد : وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة
بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

تمهيد

تمر إثيوبيا بأوضاع ساخنة على كافة الأصعدة. غير أن التصعيد الأخير بين حكومة أديس أبابا وإقليم تيجراي ينبئ بأوضاع كارثية على المستوى الحقوقي، لا سيما في ظل تعقد أوضاع الداخل الإثيوبي، والتي وصلت لحد المواجهة المباشرة بين أطراف النزاع. ورغم إعلان حكومة أبي أحمد أن ذلك "أمر داخلي" ورفضت أي وساطة خارجية، غير أن النزاع ينجرف يومًا بعد يوم إلى أزمة إقليمية تزيد من توتر الأوضاع الحقوقية في الإقليم الواقع في شرق أفريقيا.

وتقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان – في ورقة تقدير موقف – أبرز الانتهاكات الحقوقية، والتي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الحقوقية الرئيسية، وكذلك تعارض القانون الدولي الإنساني واتفاقياته وبروتوكولاته الاختيارية.

أهمية تقدير الموقف في هذه الحالة

بعد تطور الأزمة على مدار عامين بين الحكومة المركزية في أديس أبابا وقومية التيجراي، جاء موقف الاشتباك خلال الأيام الأولى من نوفمبر ليعطي الأزمة منحنى آخر ترتب عليه إعلان الحرب، ويمكن أن يمثل ذلك الموقف وحدة التحليل في هذه الورقة، والتي تبحث بالأساس مدى إمكانية تطور الموقف في الأيام والأسابيع القليلة المقبلة لتستمر المعارك بوتيرة متصاعدة، وما يتصل بذلك من تأثيرات على الوضع الحقوقي والإنساني. وبذلك يمكن أن يتولد سؤال بحثي رئيس مفاده:

"ما مدى تأثير الوضع القائم بين قومية التيجراي والحكومة المركزية الإثيوبية على أوضاع حقوق الإنسان؟"

وبذلك، فإن هذه الورقة تهدف إلى تقديم إضافة على المستوى العملي أو التطبيقي، من خلال تقييم للأطراف المنخرطة في النزاع، وأثر ما يحدث على حالة حقوق الانسان.

أولا: تأزم الحال بين الحكومة المركزية وأبناء التيجراي: تتبع الوضع

يمكن القول إن أوامر الحكومة المركزية في إثيوبيا لقوات الدفاع بالتدخل ضد جبهة تحرير تجراي كانت نقطة تحول في النزاع الممتد لعامين ما بين أديس أبابا وإقليم تجراي. ففي يوم الأربعاء 4 نوفمبر 2020، أصدرت الحكومة المركزية الإثيوبية، توجيهاتها لقوات الدفاع بالتدخل لحماية البلاد من هجمات جبهة تحرير تجراي، بإقليم تجراي، شمالي البلاد. وجاء ذلك على لسان رئيس وزراء حكومة أديس أبابا، آبي أحمد، حيث قال إن الجبهة الشعبية لتحرير تجراي هاجمت معسكرا للدفاع الوطني وحاولت احتلال منطقة قوات درع شمال البلاد في منطقة دانشا، بإقليم أمهرة وتلك هي الأزمة التي تولدت عنها العديد من القرارات من قبل الحكومة الفيدرالية، إذ لم يكن قرار التدخل العسكري في إقليم تجراي، هو الوحيد والأخير، حيث ترتبت عليه العديد من القرارات الداخلية بالبلاد.

وقد ظلت العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم تجراي متوترة، منذ أن تولى آبي أحمد رئاسة الوزراء في العام 2018، خاصة بعد الإعلان عن قراراته الإصلاحية السياسية والاقتصادية والخلاف بين رئيس الوزراء آبي أحمد وجبهة تحرير تجراي ليس وليد اللحظة بسبب الانتخابات، وإنما بدأ منذ تولي آبي أحمد رئاسة الوزراء أبريل 2018، عندما رأت الجبهة أن خططه الإصلاحية تستهدف قياداتها ورموزها.

و"جبهة تحرير تجراي" هي ما تبقى من الائتلاف السابق "الجبهة الديمقراطية الثورية"، وقادت المشهد السياسي في إثيوبيا من 1991 إلى 2018، قبل أن تغادره بوصول آبي أحمد لرئاسة الوزراء في أبريل 2018.

وتطور الخلاف بين آبي أحمد والجبهة بعد رفض الجبهة الانضمام إلى حزب الازدهار الذي شكله رئيس الوزراء الحالي مؤخرا، كائتلاف جديد بديلا للائتلاف السابق المسمى بـ "الجبهة الديمقراطية الثورية".

وارتفعت حدة الخلاف عندما أقدمت جبهة تحرير تجراي، على إجراء انتخابات بشكل منفرد، رغم قرار الحكومة الفيدرالية بتأجيل الانتخابات العامة في البلاد بسبب جائحة كورونا. وبالفعل في سبتمبر الماضي، أجرت حكومة إقليم تجراي انتخابات الإقليم مستندة إلى ما تقول "إنها خطوة يكفلها لها الدستور"، كما اختار برلمان إقليم تجراي، دبري صيون، رئيسا لحكومته، عقب انتخابات أعلنت أديس أبابا عدم دستوريتها.

لكن أديس أبابا اعتبرت هذه الخطوة ليس لها قيمة أو جدوى، فيما قلل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد من أهمية تأثير هذه الانتخابات على حكومته أو مستقبل البلاد، كما اتخذ البرلمان الإثيوبي بغرفتيه، عدة قرارات عقابية ضد حكومة الإقليم، من بينها قطع التمويل ومنع التعامل معها باعتبارها حكومة غير شرعية.

وعُدت الأزمة الدستورية القائمة بين إقليم تجراي والحكومة الفيدرالية سابقة في تاريخ البلاد، إذ لم يحدث أن أجرى أحد الأقاليم انتخابات منفصلة عن الانتخابات العامة التي تجرى كل 5 أعوام، والتي تأجلت بسبب جائحة كوفيد 19.

ونتيجة لذلك فقد أعلنت السلطة الإقليمية في تيجراي نيتها الاستقلال، وقامت بمطاردة وطرد العديد من القوات التي تتبع الحكومة المركزية الموجودة بالإقليم مما دفع حكومة أديس أبابا إلى الرد بإعلانها التدخل، ويعتبر قرار الحكومة الإثيوبية بالتدخل العسكري في إقليم تجراي ضد الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، يمثل انتقالا من حالة الخلاف السياسي بين أديس أبابا وتجراي لأكثر من عامين إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

ثانيًا: تداعيات تأزم الأوضاع الحقوقية جراء الأزمة: خطر داهم

ما سبق ذكره كان تمهيدًا وبداية لانتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان وكافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومع تحول النزاع لكونه نزاعا مسلحا، فهناك العديد من الانتهاكات أيضا تتعارض مع القانون الدولي الإنساني، ونلخص تلك الانتهاكات في عدد من النقاط:

أ.تدابير قسرية حكومية من شأنها عرقلة ما تبقى من فتات مكاسب الحقوق السياسية

كانت الأزمة دافعا لقيام بعض التدابير القسرية من قبل الحكومة المركزية من شأنها تقويض ما تبقى من فتات مكتسبات الحقوق السياسية، حيث قام رئيس الوزراء آبي أحمد من جانبه بإعلان عدم شرعية الانتخابات الإقليمية في إقليم تيجراي، وقام بتوقيف رئيس الإقليم والإعلان عن تولية رئيس آخر تابع له، كما قام برفع الحصانة عن 17 مسئول من مسئولي الإقليم.

كذلك أصدر رئيس الوزراء آبى أحمد يوم 8 نوفمبر قرار بإقالة وزير الخارجية وتعيين آخر محله، وكذلك استبدال قائد الجيش الاتحادي، ورئيس المخابرات بآخرين محلهم، فقد عين نائب رئيس الوزراء ديميكى تيكونين وزيرا للخارجية، وترقية نائب قائد الجيش بيرها توجولا ليصبح رئيسا للأركان وقائدا للجيش، وعين تيمسفين تيرونيه، الذى كان رئيسا لمنظمة الأمهرة، رئيسا جديدا للمخابرات. كما تم إلقاء القبض على 17 ضابطا في الجيش الإثيوبي بتهمة التعاون مع قوات إقليم تيجراى. فيما جرد البرلمان الإثيوبي 39 عضوا، من بينهم رئيس إقليم تيجراي، ديبريتسيون غبريمايكل، من الحصانة من الملاحقة القضائية. [1]

ويضيف تقرير للأمم المتحدة تلك التدابير القسرية، أن الشرطة الإثيوبية تسعى للحصول على قوائم الموظفين من عرقية التيجراي. فقد زارت الشرطة الإثيوبية مكتبًا تابعًا لبرنامج الغذاء العالمي في منطقة أمهرا لطلب قائمة بالعاملين من أبناء تيجراي. وأمرت حكومة أبي أحمد بتحديد هوية أبناء التيجراي في جميع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، مما يؤكد المخاوف بشأن تداعيات الحملة العسكرية الاتحادية ضد قادة إقليم تيجراي في شمال إثيوبيا المتاخم لإقليم أمهرا.

وفي السياق ذاته، قام الاتحاد الأفريقي بإقالة المدير الأمني وهو إثيوبي الجنسية، بعد أن اتهمته حكومة آبي أحمد بعدم الولاء. و يعد ذلك جزءا من جهود حكومة أبي أحمد لتهميش قيادات تيجراي البارزة.

كل تلك التدابير من شأنها الإتيان على ما تبقى من فتات المكاسب في ملف الحقوق المدنية والسياسية المتبقية من حكومة أبي أحمد، والتي جاءت في مارس 2018 بوعود كبير لتصفير المشاكل، حتى تحول الأمر لمضاعفة تلك المشاكل الحقوقية على الكثير من الجبهات.

ب. استمرار قرع طبول الحرب: لا حق في الأمن

حتى 16 نوفمبر، زعم الجيش الإثيوبي أنه قتل 550 مقاتلا من قوات تيجراي. وترى مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أنه من المتوقع أن تستمر تداعيات تلك الأزمة لوقت طويل إذا لم يتم إعلان هدنة أو تسوية الأمر بطرق سلمية، وما قد يثير مزيد من الشكوك حول نوايا وقف الحرب؛ هو قيام آبي أحمد بسحب 600

---

[1] " أبعاد التمرد فى إقليم تيجراى الإثيوبى"، الشروق، 14 نوفمبر، على الرابط التالي: https://bit.ly/3lFOTuW

مقاتل إثيوبي من الحدود الصومالية لضمهم إلى النزاع، للوصول لنشر نحو 3 آلاف جندي للمساعدة في هجوم تيجراي، [2] كما تواردت أنباء أخرى عن سحب القوات الإثيوبية التي كانت متواجدة في منطقة أبيي السودانية. ويثير ذلك مخاوف بشأن تصعيد أمني متوقع، وينزر بأن النزاع قد يستمر وقت أطول على عكس ما أعلنت الحكومة المركزية من أن النزاع هو تمرد سيتم حسمه سريعًا.

لم تكن التدابير الأمنية من طرف أديس أبابا أحادية الجانب، فقد استهدفت جبهة تحرير تيجراي مواقع في منطقة أمهرة، وتوعدت بتوجيه المزيد من الضربات، وكان ذلك بعد إطلاق صواريخ نحو مدينتي "بهير دار" و "غوندار" في ولاية أمهرة – التي تخوض قواتها قتالاً إلى جانب الحكومة الفيدرالية ضد قوات تيجراي. وقال مسؤول في الحكومة الإثيوبية إن صاروخاً أصاب المطار في "غوندار" ودمره جزئياً، بينما أطلق صاروخ ثان بشكل متزامن وسقط خارج مبنى المطار في "بهير دار".

أما عن الحق في الأمن الإقليمي، ترفض الحكومة الفيدرالية حتى اللحظة دعوات الحل الدبلوماسي لإنهاء العمليات العسكرية ضد جبهة تحرير شعب تيجراي التي تدير الإقليم. وقال زعيم تيجراي، دبرتسيون غبريمايكل، إن قواته خاضت قتالا مع قوات إريترية على جبهات عدة خلال الأيام القليلة الماضية. وقد اتهمت جبهة تحرير شعب تيجراي الرئيس الإريتري، إسياس أفورقي، بالوقوف إلى جانب رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في النزاع. وأطلقت صواريخ من منطقة تيجراي في إثيوبيا عبر الحدود على العاصمة الاريترية. وسمعت أصوات انفجارات في أسمرة لدى سقوط عدة صواريخ في ضواحي المدينة، ولكن لم تصدر أي تقارير مباشرة عن وقوع إصابات. [3] كل ذلك يعني أن الحرب لم تعد داخل إثيوبيا فحسب، لكن قد تنجر أطراف إقليمية – وربما دولية – للنزاع بشكل مباشر وغير مباشر، بما يؤثر على أوضاع الأمن في الإقليم المضطرب بالأساس.

ج. انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في ظل النزاع القائم

1- استهداف المدنيين

يحمي القانون الدولي الإنساني المدنيين بموجب اتفاقيات جينيف الأربعة، غير أن الوضع على الأرض لا يأبه بتلك الاتفاقيات. فقد تعرض العشرات، وربما المئات، للطعن حتى الموت في بلدة ماي كادرا جنوب غربي تيجراي الإثيوبية في ليل التاسع من نوفمبر، فيما يعتبر جريمة حرب. أضف إلى ذلك هناك انتهاكات واضحة للمدنيين المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، فالضحايا هم من العمال الذين لم يشاركوا في النزاع. وذكر شهود عيان عن تعرض مدنيين للجروح "تسببت بها أسلحة حادة مثل السكاكين والمناجل". وعثر على معظم الجثث في المركزين، بالقرب من البنك التجاري الإثيوبي، وعلى طول الطريق المؤدي إلى بلدة حميرة المجاورة.

---

[2] "Ethiopia Withdraws Thousands of Troops From Neighboring Somalia", Bloomberg, 13 November 2020, available at: https://bloom.bg/3pzo39S

[3] "أزمة تيغراي: تصعيد خطير بعد استهداف قوات الإقليم الإثيوبي مطار أسمرة بالصواريخ"، بي بي سي، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، على الرابط التالي: https://bbc.in/3ntrVYf

[4] وقال بعض الشهود إن القوات الموالية للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي نفذت الهجمات بعدما هزمتهم القوات الفيدرالية في منطقة "لوغدي". [5]

2- استهداف الأعيان والمباني غير الحربية

يحمي القانون الدولي الإنساني الأعيان المدنية والمنشئات غير العسكرية وغير المشاركة في العمليات القتالية. لكن ديبرتسيون جيبريمايكل، رئيس إقليم تيجراي صرح عبر قناة تيجراي التلفزيونية: إن غارات جوية ضربت سد تيكيزي، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المنطقة. غير أن أديس أبابا نفت هذا الأمر. [6] فيما أكدت الحكومة بأديس أبابا وقوع هجوم صاروخي على مطارين مع اتساع نطاق النزاع في إقليم أمهرة. ما أدى إلى إلغاء الخطوط الجوية الإثيوبية للرحلات الجوية إلى مطاري جوندر وبحر دار بعد الهجمات. [7] تلك الأمثلة تبين عدم احترام أطراف النزاع القائم للقانون الدولي الإنساني بالأساس.

3- عدم توصيل الامدادات الإغاثية

حذر مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة من أن عدم وصول الإغاثة في تيجراي يعني أن "إمدادات الغذاء والصحة وغيرها من الإمدادات الطارئة لا سبيل إلى وصولها إلى المنطقة". ولا تستطيع وكالات الإغاثة إعادة تخزين المواد الغذائية والإمدادات الصحية لمن حوصروا في القتال. وتشير التقارير إلى حدوث نقص في السلع الأساسية، "مما له تأثير على الفئات الأكثر ضعفاً أولاً ". [8] وكل ذلك يتعارض مع اتفاقية جينيف الرابعة.

د. زيادة أعداد اللاجئين والنازحين بسبب النزاع

خلف النزاع الدائر منذ حوالي الأسبوعين العديد من النازحين الفارين من القتال. وقد حذرت وكالات الإغاثة من أن حوالي 200 ألف شخص قد يفرون من إثيوبيا إلى السودان بسبب النزاع. [9] فقد كانت السودان أولى الدول المتفاعلة مع الأزمة، حيث استقبلت الآلاف من النازحين، وقام وزير الداخلية السوداني بتفقد الحدود وطلب من جميع الأطراف ضبط النفس.

وقد أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه بين 7 و14 نوفمبر 2020، وصول عدد الأشخاص الذين فروا إلى السودان بسبب النزاع في شمال إثيوبيا إلى 20 ألفا على الأقل. ووفقا لبيانات المفوضية، عبر أن

---

[4] "Ethiopia: Investigation reveals evidence that scores of civilians were killed in massacre in Tigray state", Amnesty International, available at: https://bit.ly/3pJBK6u

[5] "أزمة تيغراي: الأمم المتحدة تحذر من "جرائم حرب" في الإقليم الواقع شمالي إثيوبيا"، بي بي سي، 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، على الرابط التالي: https://bbc.in/2Uv7Mo6

[6] " إثيوبيا تنفي قصف سد تيكيزي في تيغراي"، روسيا اليوم وورويترز، 13 نوفمبر على الرابط التالي: https://ar.rt.com/p5a6

[7] " «تيغراي» يقصف مطارين بأمهرة... ويهدد إريتريا"، الجريدة، 15 نوفمبر على الرابط التالي: https://bit.ly/36KbX5c

[8] " أزمة تيغراي: الحكومة الإثيوبية تتعهد بمحاكمة زعيم الإقليم بعد تجريده من الحصانة البرلمانية"، بي بي سي، على الرابط التالي: https://bbc.in/3kBeq7c

[9] "أزمة تيغراي: تعبئة واسعة في الإقليم ضد الجيش الإثيوبي"، بي بي سي، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، على الرابط التالي: https://bbc.in/38P8xAL

أكثر من 12500 شخص عبروا من إثيوبيا إلى منطقة الحمديات، وما يقرب من 7500 إلى الجنوب في اللقدي.[10] في تلك الأثناء، تعطلت الخدمات التي يتم تقديمها لـ 96,000 لاجئ إريتري داخل تيجراي بشكل حاد، مع ورود تقارير عن تزايد عدد الإثيوبيين الذين ينزحون داخلياً.[11]

بينما تشير المصادر السودانية أن عدد اللاجئين الإثيوبيين الذين وصلوا لولايتي القضارف وكسلا جراء الحرب الدائرة في اقليم التيجراي، ارتفع عددهم إلى 24 الف و944 لاجئا.[12]

ومن المحتمل أن يتأثر الدول المجاورة لإثيوبيا على غرار السودان والصومال وإريتريا وجيبوتي بالنزاع؛ عطفًا على تدفق اللاجئين، وقد تميل إريتريا إلى تسوية حسابات قديمة مع جبهة التحرير الشعبية لتحرير تيجراي.[13]

هـ. إغلاق الإنترنت وحظر التنقل: وسيلة الحكومة الدائمة لحل المشاكل

قررت الحكومة الاتحادية الإثيوبية إغلاق المجال الجوي فوق إقليم تيجراي اعتبارا من يوم الخميس 5 نوفمبر، وكثفت من ضرباتها الجوية ضد قوات الإقليم، وقطعت عنه الاتصالات التليفونية والانترنت وهو ما صعب متابعة أخبار الحملة العسكرية وأعداد الإصابات من القتلى والجرحى بين الجانبين.

خامسا: السيناريوهات المستقبلية

استنتاجًا مما سبق، تتوقع مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أحد ثلاثة سيناريوهات، في الأسابيع القادمة وهم:

أ. السيناريو التفاؤلي:

وهو الذي يتوقع انخفاض في حدة الأزمة، أي أن عدد العمليات العسكرية سيقل وسينخفض التوتر في إقليم تيجراي، وقد تنخفض حدة الأزمة نتيجة للمفاوضات التي قد تدعو لها أطراف دولية مثل الأمم المتحدة أو أطراف إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي أو السودان أو أوغندا، وقد يؤيد ذلك دعوة هذه الأطراف للمنخرطين في النزاع لضبط النفس. وهو سيناريو مستبعد في ظل رفض الحكومة الإثيوبية الوساطة الخارجية واعتباره شأن داخلي.

---

[10] " عاجل.. فرار 20 ألف إثيوبي إلى السودان بسبب الحرب"، صدى البلد، 15 نوفمبر 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3kzBaED

[11] "Humanitarian crisis deepens amid ongoing clashes in Ethiopia's Tigray region", UNHCR, 13 November 2020, available at: https://bit.ly/3pv8O1V

[12] " ارتفاع عدد اللاجئين بولايتي القضارف وكسلا الى (24944) لاجئ"، وكالة السودان للأنباء، 14 نوفمبر 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/36yvsha

[13] "Ethiopia: four questions to understand the war in Tigray", Published on 11/10/2020, Le Point.fr, available at: https://bit.ly/3py9KT0

ب. السيناريو الخطي:

وهو السيناريو الذي يتوقع في الأيام القليلة القادمة أن يستمر الوضع بنفس الوتيرة، أي وجود معارك بين الطرفين الرئيسين، وزيادة عدد القتلى واستمرار النازحين واللاجئين في الخروج، مع إمكانية انخراط أطراف إقليمية وعلى وجه الخصوص إريتريا، ويؤيد ذلك السيناريو عدم هيمنة أحد طرفي النزاع الأساسيين على ساحة المعركة حتى الآن، والطبيعة الجبلية الوعرة لإقليم تيجراي.

ت. السيناريو التشاؤمي:

تقدم قوات التيجراي على الحكومة المركزية، ويؤيد ذلك الرأي امتلاكها لما يقدر ب 250 ألف مجند وكذلك خبراتهم الواسعة منذ ثلاث قرون في كيفية إدارة الأزمات والحروب، وكذلك وانشغال الحكومة المركزية في أكثر من قضية إقليمية وداخلية مع عرقيات أخرى. ومن الممكن أن ترتفع حدة المعارك بمعنى أن يزداد عدد القتلى بوتيرة متصاعدة وتتدخل العديد من الأطراف، وانضمام أقلية أخرى إلى القتال، ويؤيد ذلك السيناريو الزيادة المضطردة في عدد القتلى منذ اندلاع الأزمة وحتى الآن، والطبيعة العرقية لإثيوبيا والتجمع الجغرافي على أساس ديموجرافي عرقي.

وترى مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أنه من المتوقع أن تستمر تداعيات تلك الأزمة لوقت طويل إذا لم يتم إعلان هدنة أو تسوية الأمر بطرق سلمية، وما قد يثير مزيد من الشكوك حول نوايا وقف الحرب؛ هو قيام حكومة أديس أبابا بالحشد العسكري بأكثر من وسيلة سبق ذكرها، ما ينبئ بمزيد من

خاتمة وتوصيات

مما تقدم يمكن إبراز العديد من النقاط، مثل أن الطبيعة الجغرافية القائمة على أساس عرقي لها دور بالغ في عدم الاستقرار في إثيوبيا كنموذج للعديد من دول الجنوب والدول الأفريقية على وجه الخصوص، حيث أن عدم الانخراط العرقي يؤدي إلى عدم وجود حل جذري لمثل هذه القضايا، كما أن التشدد المركزي في مقابلة النعرات الإقليمية القومية وعدم البحث عن حلول فعالة قائمة على الحوار يؤدي إلى تفاقم الأزمات، وتلعب شخصية الفرد الذي في موضع اتخاذ القرار دور بالغ الأهمية، فآبي أحمد أراد منذ وصوله لسدة الحكم أن يلعب دور القائد الموحد لجميع الأطراف ورفض كل محاولات المعارضة أو الاختلاف.

وتعرب مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان عن بالغ قلقها إزاء تردي الأوضاع الحقوقية السابق ذكرها، ومن منطلق كونها عضو بالجمعية العمومية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالاتحاد الأفريقي، كذلك كونها المنسق الإقليمي لشمال أفريقيا في مجموعة المنظمات غير الحكومية الكبرى بأفريقيا،

توصي المؤسسة أصحاب المصلحة بما يلي:

1) تطالب مؤسسة ماعت – بدون أي قيد أو شرط – طرفي النزاع بالتوقف الفوري عن الأعمال القتالية التي تؤثر على المدنيين، وإقرار هدنة لوقف إطلاق النار وإطلاق الحوار السلمي بين الأطراف.
2) كما تطالب المؤسسة باحترام القانون الدولي الإنساني وعدم التعرض للمدنيين والأعيان والمنشئات غير العسكرية، وتأمين وصول الامدادات الإغاثية للمتضررين من النزاع.
3) يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي تكثيف الجهود الدبلوماسية المنسقة والمطالبات بوقف فوري للأعمال العدائية.
4) يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضًا تعيين مبعوث إلى إثيوبيا أو لجنة حقوقية دولية لتقصي حقائق في حالة استمر الوضع على ما هو عليه في الأسبوعين القادمين، ويفضل أن يكون مسؤولًا أفريقيًا بارزًا محترمًا، للإشراف على وقف إطلاق النار وتسهيل وساطة محلية وشاملة حقًا.
5) توصي المؤسسة بضرورة تجاوز الخلاف الدستوري الذي أشعل النزاع، والتوصل إلى إجماع حول دور ومسؤوليات القوى السياسية، فضلاً عن الاتفاق على تحديد جدول زمني للانتخابات.
6) التحقيق في عمليات القتل والمجازر التي راح ضحيتها المئات لا سيما في بلدة ماي كادرا جنوب غربي تيجراي، وإعلان نتائج التحقيقات فورا.